أوجه الضَّعيف في كتاب سيبويه دراسة نحوية

د. أمين عبيد جيجان د. فالح حسن كاظم الأسدي
كلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة بابل

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

ظلَّ كتاب سيبويه من أول يوم رأى النور وظهر للناس معيناً للدراسة والبحث والتقصّي وما زال كذلك، ولا غرو في ذلك فهو كتاب العربية الأول والأهم فيها، وهو الذي أوصل لنا العربية كاملة، وكلُّ ما أُلِّف بعد هذا الكتاب عيال عليه.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات في كتاب سيبويه على مرّ العصور وتتابع القرون فقد بقي فيه ما يستحق الدراسة، وكما يقال: – كم ترك الأول للآخر – فلنا أن ندرس كلَّ جزئية صغيرة من هذا الكتاب وكلَّ مصطلحٍ فرعيٍّ محدود دراسةً معمقةً تعطي الفائدة الكبيرة بعد أن أغنى البحثَ في ظواهره العامة والكبيرة وأسلوبه ومنهجه ومناهج البحث فيه علماءُ أعلامٌ وأساتذةٌ كبارٌ وباحثون في أنحاءٍ مختلفةٍ، وأزمنة متتابعة، وقد استوقفنا – من كثير ممَّا يستوقف الباحث في هذا الكتاب – مصطلحات تلفت النظر وتستثير العقل، تلك هي مصطلحات النقد اللغوي من مثل الضعيف والقبيح والرديء والخبيث؛ لأنها جاءت على غير المألوف وبخلاف المتوقع، فالمصطلحات التي تقابلها من مثل: الحسن، والجيد، والقوي، لا تستدعي النظر كما تستدعيه تلك المصطلحات المضادة لها؛ لأنَّ الحسن والجيد والقوي جاءت على الأصل الذي وضع له الكلام، وهو أن يكون حسناً وجيداً وقوياً وفصيحاً؛ لأنَّ قصد المتكلم هو الإفهام والوضوح وإيصال المعنى إلى السامع، والكلام الحسن والجيد والفصيح أدوات الإفهام، وهذا هو الأصل في وجود اللغة وغايتها، أما المصطلحات الأخرى كالضعيف وغيره فقد خرجت عن أصل هدف اللغة ومدار غايتها فتستدعي البحث فيها، فاخترنا واحداً من هذه المصطلحات وهو مصطلح(الضعيف) وحاولنا الكشف عن مفهومه ودواعيه ومصاديق وقوعه في كتاب سيبويه، فرجعنا إلى مادة(ضعف) في هذا الكتاب بجميع اشتقاقاتها، وتأملنا فيها ملياً واستقصيناها جمعاً وقراءةً، وهي كثيرة، وفي بعضها تَكرار وتشابه، فعمدنا إلى الاختيار منها ما يمثل هذا المصطلح ومفهومه ومصاديقه، ولم نستقصها بالدراسة كلَّها بل اخترنا ما يمثل هذه الظاهرة بالاكتفاء بالنظير عن نظيره، وبالمثال عمَّا يماثله، وبما يوضِّح القاعدة من متعددات تطبيقاتها.

التمهيد: الضعيف في اللغة والاصطلاح.

الضَّعيف لغةً هو من ضعُف يَضْعُف ضَعْفاً، فهو ضعيف، قال الخليل: ((ضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً، والضُّعف خلاف القوة، ويقال: الضَّعف في العقل والرأي، والضُّعْف في الجسد، ويقال: هما لغتان جائزتان في كلِّ وجه))[١]، وقال ابن منظور بعد أن أورد كلام الخليل: ((وقد ضَعُفَ يَضْعُفُ ضَعْفاً وضُعْفاً، وضعَف، الفتح عن اللحياني فهو ضَعيفٌ))[٢]، فالضعيف في اللغة ما أصابه الضَّعف.

أما الضعيف في الاصطلاح فسأذكر بعضاً من أقوال من ذكر الضعيف اصطلاحاً؛ استئناساً بها وإلا فإن من يدرس في كتاب سيبويه لا يجد جدوى من الرجوع في التأصيل لقضية ما، إلى المتأخرين عنه؛ لأنهم ليسوا حجة عليه؛ ولأنهم إما أخذوا منه وإمَّا توهموا في فهم ما أراد، وكلا الأمرين لا طائل منه كبير، فقال عنه الشريف الجرجاني: ((الضعيف ما يكون في ثبوته كلام))[٣]، وحدَّه الكفويُّ بقوله: ((والضعيف هو الذي يصل حكمه

إلى الثبوت))[٤]، ومفهوم الضعيف وما يدل عليه هذا المصطلح هو مدار البحث وغايته، لذلك لا نريد أن نتعجل نتائج البحث في أوله؛ لأنَّ ذلك ما سيكشفه البحث.

وقد عدَّ الدكتور محمود سليمان ياقوت مصطلح الضعيف عند سيبويه وما انساق معه مصطلحات معيارية فرضتها طريقةسيبويه المعيارية في دراسة اللغة، فقال: ((وقد ظلَّت المعيارية مسيطرة على سيبويه خلال الأبواب المختلفة من كتابه، واستعمل الكثير من المصطلحات والعبارات التي تدل عليها، مثل: قبيح، ضعيف، شاذ، كرهوا، خطأ، خبيث))[٥]، وما ذهب إليه هذا الباحث فيه نظر ابتداءً من عنوان الكتاب(التراكيب غير الصحيحة)، فإنَّ كثيراً ممَّا وصفه بغير الصحيح كان صحيحاً وعربياً جيداً بحسب مصطلح سيبويه ووصفه – كما سيكشف البحث – وغاية ما في الأمر أن هذا الاستعمال الذي وصفه سيبويه بالمصطلحات السابقة ومنها الضعيف كان مفضولاً بغيره، ومرجوحاً بسواه من استعمالات كانت أقوى أو أفضل أو أحسن أو أفصح، وبناءً على ذلك لم تكن نظرة سيبويه للضعيف معيارية محضة، بل كان واصفاً دقيقاً لتلك الاستعمالات والتراكيب، فما كان قوياً أو حسناً أو فصيحاً وصفه بذلك على وفق رؤية العرب له، وما كان ضعيفاً – بحسب رأي الناطقين بذلك– وصفه بالضعف

ولم يأت بالحكم من عنده حتى يكون معيارياً، فانطلق الدكتور ياقوت من تعريف النحو المعياري بقوله: ((يهتم النحو المعياري prescriptiveg rommar بوضع مجموعة من النماذج التي يجب اتخاذها مثالاً لقياس الاستعمال الصحيح للغة، وما وافق تلك النماذج يقبله النحوي ويحكم عليه بالصواب، وما خالفه يرفضه النحوي ويصدر عليه بعض الأحكام التي تدل على الغلط والخطأ))[٦]، ولكن سيكشف البحث أن سيبويه لم يخطِّئ تلك الاستعمالات، إنما وصف طبيعة استعمالها عند العرب بالضعف وبالقوة والتمس في أكثرها تسويغاً لهذا الاستعمال يدخله في دائرة الصواب من الكلام العربي، ولم يخرج سيبويه عن ميدان النحو الوصفي الذي عرَّفه الدكتور ياقوت بقوله: ((النحو الوصفي يهتم بتسجيل الواقع اللغوي كما هو دون التدخل في جوانب الخطأ والصواب في الاستعمال الذي تجده بواسطة أبناء اللغة))[٧] فسيبويه لم يخطِّئ أهل اللغة بل وصف ما كان ضعيفاً عندهم وفي عرفهم لذلك ضاقت دائرة استعماله، ووصف ما كان ضده بـ(القوي) أو الحسن أو الفصيح، فهو لم يعدُ الوصف الدقيق التفصيلي، فما وصفه بأنه ضعيف لم يكن ضعيفاً في مفهومه هو بل كان ضعيفاً عند العرب فوصفه كما هو عندهم ولم يضعِّفه وفق معاييره بل كان خلاف ذلك، فهو يلتمس تسويغاً لأكثر وجوه الضعيف لكي يُدخله في دائرة الصواب من كلام العرب، إلا في مواضع محددة مفترضة خطَّأها لم ترد في كلام العرب وكانت غايته أن ينبه على عدم جوازه حتى يتجنبها ناطق العربية ومتعلمها في زمن التأليف لكتب العربية وما بعده؛ لأنه لم يكن التأليف لكتب العربية إلا لصون اللسان من الخطأ والتنبيه على تلك المواطن الخاطئة حتى لا ترتكب في زمن اختلطت فيه الفصاحة وصحة اللغة بما دون ذلك من اللحن والخطأ، وسيكون ميدان الدراسة: ما اصطلح عليه سيبويه بالضعيف، وأحياناً يذكره بمشتقات جذر الكلمة فيقول: فيه ضَعْف، واستضعف النحويون، وضَعُفَ وما شابه ذلك.

وانتظم البحث على خمسة مباحث؛ وذلك أنَّا وجدنا الضعيف في كتاب سيبويه على خمسة أوجه، فكانت مباحث هذا البحث: الأول: الضعيف المخالف للقوي، والثاني: الضعيف المخالف للحسن والجيد، والثالث: الضعيف المخالف للشائع وكان قليلاً، والرابع: الضعيف الخارج عن الأصل والقياس، والخامس: الضعيف المخالف للأفصح من كلام العرب، ثم ختمت بخاتمة أجملنا فيها نتائج البحث، ولم نتحدث في المقدمة والتمهيد عن سيبويه ولا عن كتابه؛ لأننا لا نريد أن نثقل البحث بالتعريف عن المعروف ولا بتوضيح الواضح.

ولا يفوتني أن أذكر أنَّ سيبويه استعمل مصطلح الضعف والضعيف في مباحث الأصوات في حروف العلة والهمزة وهذا لا علاقة لها بموضوعات النحو، فمصطلح الضعيف في كتاب سيبويه مصطلحٌ نحويٌّ واضح المعالم بيِّن الاتجاهات.

المبحث الأول: الضعيف المخالف للقوي

القوة هي الجمع بين الأصل والفرع في الحكم[٨]، ومن أوجه الضعيف عندسيبويه ما يخالف القوي، ولعل هذا الوجه هو المتبادر إلى ذهن القارئ، وذلك لموافقة المعنى اللغوي للمعنى الاصطلاحي، وبلحاظ ثنائية التقابل الدلالي بين الضعف والقوة، يتضح أنَّ ما كان ضعيفا هو ما لم يكن قوياً، والضعف خلاف القوة[٩]، ومن مسائل هذا الوجه الضعيف:

١ – ضعف إعمال العامل المتأخر.

عقد سيبويه باباً وسمه بـ: ((هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى))[١٠]، وكان حديثه عن أفعال القلوب (الظن واليقين) التي شاعت فيها ظاهرة إلغاء العمل النحوي بإزاء الأصل[١١]، وهو كون هذه الأفعال تعمل وتنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وكان عمل هذه الأفعال وإلغاؤه تتجاذبه القوة والضعف، ومدار القوة والضعف هو التقديم والتأخير لهذه الأفعال، فإعمالها ضعيف إذا تأخرت، ويكون إلغاؤها قوياً، قال سيبويه: ((فإن ألغيتَ قلت: عبدُ الله أظنُّ ذاهبٌ، وهذا إخالُ أخوك، وفيها أُرَى أبوك، وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى))[١٢] وكانت أمثلة سيبويه عن إلغاء الأفعال غير أنه جاء بهذه الأفعال متوسطة بين معموليها، وقد ألغي عملها ثم ذكر أن إلغاء هذه الأفعال أقوى عند التأخير، وكلا الحالين من التوسط والتأخير تقبله العربية وتستجيده، وقد تنقلب القوة ضعفاً في حال التأخير نفسه، وذلك إذا كان المتأخر عاملاً فيما قبله كما يرى سيبويه بقوله:((وكلما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولُك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ: زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنَّ الحدَّ أنْ يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عُمِل))[١٣]، ويلحظ هنا أن سيبويه يؤسس لقاعدة نحوية مفادها أن العامل يضعف حال تأخره حتى يصل به الأمر إلى أن يلغى عمله والنصَّان السابقان لسيبويه في حالي القوة والضعف يشيران إلى هذا المعنى؛ إذ إنه في النص الأول تحدث عن قوة تأخير العامل الملغى؛ لأن من أسباب إلغاء العامل تأخره، فدل على ضعف العامل عن العمل في تلك الحال، وفي نصِّه الثاني أشار صراحة إلى أن العامل يضعف عن العمل إذا تأخر، وضُعف الفعل عن العمل إذا تأخر يدلُّ ((على أنَّ الابتداء له أثر في تقوية عمل الفعل))[١٤]، فإذا فقد قوة التقديم فتأخر عاد ضعيفاً.

ولا يمكن إعمام قاعدة أن كل فعل تأخر صار ضعيفاً؛ لأن المعروف أن الفعل عامل قوي يعمل متأخراً كما يعمل متقدماً[١٥] وإنما كانت أفعال القلوب ضعيفة في أصلها[١٦]، فزادها التأخير ضعفاً على ضعف، لذلك ضعف أن تعمل وهي متأخرة، فـ(ظنَّ) وأخواتها ((وأمَّا إذا تأخرت عن المفعولين فالإلغاء أقوى عند الجميع؛ لأن المبتدأ قد وليه الخبر وازداد الفعل ضعفاً بالتأخير))[١٧].

ومما تقدم نجد أن سيبويه يتحدث عن ثنائية الضعف والقوة في قضية واحدة، وهي إلغاء العامل المتأخر، فجعل تأخير العامل الملغى أقوى؛ لأنه ((إذا تصدَّر الفعل فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين، وجوزه الكوفيون والأخفش))[١٨]، غير أنَّ تأخير الفعل يجعله ضعيفاً لا يعمل، بخلاف تقدمه؛ فإن الفعل حيثما يكون متقدما يكون قوياً، وزاد التأخر هذه الأفعال ضعفاً على ضعفها؛ وذلك أنها من أفعال القلوب التي تصنَّف أنها أفعال ضعيفة بخلاف سائر الأفعال.

ويبدو أنَّ ضعفين اجتمعا في هذه الأفعال، والضعف الأول أوجب الثاني، فضعف أفعال القلوب في نفسها أوجب ضعفها وهي متأخرة، ولو لم تكن ضعيفة في أصلها لم يبالَ بتأخيرها؛ لأنَّ غيرها من الأفعال تعمل متأخرة، وإنما ضعفت هذه الأفعال في نفسها؛لأنها لا تدخل على مفرد، أي ذات يقع عليها فعل الفاعل، وإنما تدخل على جملة، ودلالة الجملة ليست ذاتية كالمفرد، وإنما دلالة إسنادية فهي تمثل كلاماً مفيداً بمفردها، فإذا لم يعمل فيها الفعل عادت لأصل دلالتها التي جاء فعل القلب للدلالة على ظنيتها أو يقينها، فوجود دلالة للجملة في ذاتها أضعف أهمية الفعل الداخل عليها، فيمكن أن يلغى.

وفي الاستعمال دلالة أخرى في حال إضعاف الفعل بتأخيره، وهي أن المعنى المقصود هو ما تدل الجملة عليه وأن دلالة الفعل العامل في طرفيها غير راجحة .

٢ – ضعف استعمال الأدوات النحوية بخلاف قوة ما يصطلح عليه(أم الباب) منها.

تحدث سيبويه عن أحوال(إنْ) والجزم بها والفصل بينها وبين ما تدخل عليه، وقد وازن سيبويه بين تلك الاستعمالات، ومن ذلك قوله:((ويجوز الفرق في الكلام في(إنْ) إذ لم تجزم في اللفظ نحو قوله:

عَاوِدْ هَرَاة وإنْ معمورُها خَرِبا[١٩] فإن جزمت ففي الشعر؛ لأنه يُشَبَّه بلم، وإنما جاز في الفصل و لم يشَبِه(لم)؛ لأن(لم) لا يقع بعدها(فَعَل)، وإنما جاز هذا في(إنْ)؛ لأنها أصل الجزاء لا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ))[٢٠]، فسيبويه يستعرض في نصِّه هذا أوجه القوة وسعة الاستعمال لأداة الشرط(إن) فمرة يفصل بينها وبين الفعل الذي دخلت عليه بفاصل في حال كون الفعل ليس مجزوماً وإنما في محل جزم كما في شطر البيت – وهو محل الشاهد– ففصل باسم(معمورها) وبين(إنْ) والفعل(خربا)[٢١]، ومعروف في أدوات الشرط أنها تختص بالدخول على الأفعال وتباشرها[٢٢]، بيد أنَّ(إنْ) أختصت بأن يُفْصل بينها وبين الفعل بالاسم، ورأى سيبويه أن ذلك متأتٍ من كون(إنْ) أصل الجزاء لا تفارقه، فاصطلح عليها بالأداة الأصل، واصطلح عليها المتأخرون في الشرط بـ(أم الباب)، قال العكبري: ((وأمَّا(إنْ) الشرطية فهي أم أدوات الشرط لوجهين، أحدهما: أنها حرف وغيرها من أدواته اسم، والأصل في إفادة المعاني الحروف، والثاني: أنها تستعمل في جميع صور الشرط وغيرها يخصُّ بعضَ المواضع فـ(مَنْ) لمن يعقل و(ما) لما لايعقل، وكذلك باقيها كل منها ينفرد بمعنى و(إنْ) مفردة تصلح للجميع))[٢٣]، ومن وجوه القوة التي ذكرها سيبويه في نصِّه أنَّ الفعل بعد(إنْ) يضمر ويبقى على عمله كما مَثَّل له بقوله (إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ) فإنَّ(خيراً) و(شرًّا) منصوبةٌ بفعل محذوف بعد(إنْ).

وهذه القوة التي تمتعت بها(إن) قد افتقَدتْها سائر الأدوات من أخواتها، وقد وضح سيبويه ذلك قائلاً: ((وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضعف في الكلام؛ لأنها ليست كـ(إنْ) فلو جاز في(إنْ) وقد جزمت كان أقوى إذ جاز فيها فَعَل))[٢٤]، فسائر أدوات الجزاء ضعفت عن أصلها وأم بابها(إنْ)، وكذلك عدَّ سيبويه(إن) في موضع(ما) أقوى منها في موضع آخر قد ضعفت فيه، فسيبويه يشير إلى أنَّ(إن) أقوى إذا جزمت الفعل منها لو جعلته في موضع جزم كما في الفعل الماضي، فتقوى في حال الفصل بينها وبين الفعل الذي جزمته بالاسم؛ لأنه أمكن ذلك في حال فصلت بالاسم عن الفعل الذي جعلته في محل جزم كما في الشعر الذي استشهد به سيبويه، فإذا جاز فصلهما عن الفعل الماضي الذي جعلته في محل جزم، فهي في حال فصلها عن الفعل المضارع الذي جزمته أقوى.

مما تقدم يتضح أنَّ القوة التي تتمتع بها(إنْ)؛ لأنها أصل الجزاء على حدِّ قول سيبويه أو أنها أم الباب كما يسميها من جاء بعده، يقابلها في التصرف بالاستعمال والتقديم والتأخير ضعف في سائر الأدوات؛ لأنها فروع

لذلك الأصل، فضَعُف الفرع أن يكون كالأصل، وهذا الأمر الذي تحدث عنه سيبويه كان من طبيعة اللغة وإمكانات الأدوات، فهو واصف لما وجد، فلم يحكِّم رأيه ولم يخطِّئ استعمالاً؛ وإنما أوضح إمكانات اللغة وأدواتها قوةً وضعفاً.

٣ – ضعف استعمال المختص بالنفي في موضع الإيجاب.

في ذلك يقول سيبويه: ((وتقول: إنَّ أحداً لا يقول ذاك، وهو ضعيفٌ خبيث؛ لأنَّ أحداً لا يستعمل في الواجب، وإنَّما نفيتَ بعد أنْ أوجبتَ، ولكنه قد احتمل حيث كان معناه النفيَ))[٢٥]، فالعربية اختصت باستعمال ألفاظ في سياق لا تستعمله في غيره ومن ذلك كلمة(أحد) فهي تستعمل في النفي – كما نص على ذلك سيبويه وتابعه عليه النحويون[٢٦]– ولا تستعمل في الإيجاب، وإنما ساغ(إنْ أحداً لا يقول ذلك)؛ لأنه في معنى النفي؛ لأن الجملة الفعلية المنفية(لا يقول ذلك) جعلت الكلام قبلها في معنى النفي، فساغ استعمال(أحد) في المثبت؛ لأنه في معنى النفي، بيد أن هذا الاستعمال يعد ضعيفاً – كما وصفه سيبويه – وإن كان سائغاً.

ويقابل هذا الضعيف استعمال قويٍّ جاء على الأصل، وراعى ما تستوجبه أساليب العربية إيجاباً ونفياً، قال سيبويه: ((وليس هذا في القوة، كقولك: لا أحدَ فيها إلا زيدٌ، وأقلُّ رجلٍ رأيتُه إلا عمرٌو؛ لأن هذا الموضع إنما أُبتُدئ مع معنى النفي))[٢٧]، فالكلام الذي يوصف بأنه قوي هو ما روعيت فيه سنن العرب في كلامها، والضعيف هو ما لم تراعَ فيه سننهم، فالعرب تستعمل ألفاظاً في النفي فتعطيها دلالة لا تعطيها لها حال الإثبات، فعلى متكلم العربية ومتعلمها ((أن يتصفح كلامهم ويفرق بين استعمالهم لها نفياً، واستعمالهم لها إثباتاً))[٢٨]، وبهذا يتمايز الكلام قوةً وضعفاً فما راعى مقام الاستعمال كان قوياً وما خالفه كان ضعيفاً.

المبحث الثاني: الضعيف المخالف للحسن والجيد

الحسن ضد القبح [٢٩]، والجيد ضد الرديء[٣٠]، ولعل القارئ لأقوال سيبويه في هذا الباب يستغرب أن يكون الضعيف ضداً للحسن وأن يكون ضداً للجيد؛ لأن الحسن ضده القبيح، والجيد ضده الرديء كما نصت المعاجم على ذلك، ومما يعزز هذا الاستغراب أنَّ الرأي القديم للأضداد يقضي بأن ((ضد كل شيء ما نافاه، نحو البياض والسواد والسخاء والبخل والشجاعة والجبن، وليس كل ماخالف الشيء كان ضداً له، ألا ترى أن القوة والجهل مختلفان، وليس ضدين، وإنما ضد القوة الضعف وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كل متضادين مختلفان وليس كل مختلفين ضدين))[٣١]، ونرى أنَّ اصطلاح سيبويه يستقيم لسببين، أما احدهما: أن سيبويه لم يقصد بالضعف هنا خلاف الحسن ولا خلاف الجيد تمامًا، وإنما وجد استعمالين أحدهما حسن والآخر ضعيف في حسنه، ووجد استعمالين آخرين: أحدهما جيد والآخر ضعيف في جودته، ولذلك أجاز الاستعمالين وعدَّهما عربيين جيدين كما سيأتي، وبذلك يستقيم له ما اصطلح عليه، وأما السبب الثاني: فإن علم الدلالة الحديث جعل الأضداد بدرجات جعلت المختلف نوعاً من التضاد بخلاف الرأي القديم، فالتضادُّ في علم الدلالة الحديث هو: مصطلحٌ دلاليٌّ يعنى باختلاف دلالة لفظين أو أكثر، وهو على تسعة أنواع، مقسَّمة على قسمين: التضادُّ الثنائي والتضادُّ المتعدد[٣٢].

وفي هذا الباب مسائل خالفَ فيها الضعيفُ الحسنَ في قوة حسنه، وخالفَ الجيدُ في قوة جودته، ومنها:

١- ضعف حذف الموصوف والاكتفاء بالصفة.

تحدث سيبويه عن مضارعة بعض الأسماء للفعل المضارع إذ أخذت هذه الأسماء أحكاماً تشبه أحكامه، فضعفت في استعمالات شابهت فيها ضعف استعمال الفعل المضارع، ومن ذلك قوله:((لو قلت: أتاني اليوم قويٌّ، وألا بارداً ومررت بجميلٍ، كان ضعيفاً، ولم يكن في حسن أتاني رجلٌ قويٌّ وألا ماءَ بارداً، ومررتُ

برجلٍ جميلٍ ؟، أفلا ترى أن هذا يقبح ههنا كما أن الفعل المضارع لا يتكلم به إلا ومعه الاسم؛ لأن الاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل))[٣٣]، فالكلام الذي عده سيبويه ضعيفاً هو ذكر صفة لموصوف غير مذكور، والسبب في ذلك أنه يؤدي إلى إشكال في المعنى وإلباس على السامع؛ لأن الصفة لا تأتي إلا لتوضيح موصوف، فإذا لم يُذكر الموصوف ضاعت فائدة الصفة، وهذا الضعف جاء من مخالفة حسن الاستعمال بذكر الموصوف قبل الصفة، وقاس سيبويه حاجة الصفة للموصوف على حاجة الفعل المضارع للاسم الذي يكون فاعلاً له، لذلك ضعَّف الاستعمال الأول قياساً على ضعف الاستعمال الثاني، وجعل الأصل في القياس هو ضعف استعمال الفعل المضارع من دون فاعل؛ لأنه أشدُّ حاجة للاسم؛ لأن الفعل من دون فاعل لا يكون كلاماً مفيداً لانتفاء الطرف الثاني من الإسناد وهو الفاعل وهو الأهم لأنه المسند إليه الذي عليه مدار الحديث.

وقد فصَّل ابن جني القول في مسألة حذف الموصوف، فيما ضُعِّفَ منه وما لم يكن ضعيفاً، ففي وجه الضعف يقول: ((ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لايمكن حذف موصوفه))[٣٤] ويرى ابن جني أنَّ حذف الموصوف ضعيف إلا إذا ((قام الدليل عليه وشهدت الحال به، وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث))[٣٥]، يتضح مما تقدم أن العربي هدفه المعنى فإذا اطمأنَّ لوصوله للسامع تخفَّف بحذف ألفاظاً يراها واضحة للسامع فيحسن الحذف للاختصار، أما إذا أضرَّ ذلك بالمعنى ضعُف الحذف وحَسُن الذكر، وصار لزاماً عليه أن يأتي بعناصر الجملة كاملة.

٢ – ضعف ورود الحال محل الصفة.

تحدث سيبويه عن حالات تتردد بين الإتباع على النعت أو النصب على الحالية، وراح يفاضل بين تلك الأحوال فقال: ((ومثله في أنَّ الوصفَ أحسنُ: هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ، لم يجعل الآخر حالاً وقع فيه الأول، ولكنه أثنى عليه وجعلهما شَرْعاً سواء، وسوَّى بينهما في الإجراء على الاسم، والنصب فيه جائز على ما ذكرت لك، وإنما ضَعُفَ؛ لأنَّه لم يُرِد أن الأوَّل وقع وهو في هذه الحال، ولكنه أراد أنهما فيه ثابتان، ولم يكن واحد منهما قبل صاحبه))[٣٦]، فسيبويه يتحدث هنا عن وصفين أُجريا في الإعراب بالرفع على اسم قبلهما، فالوصفان هما(عاقل ولبيب) فرفعا بجعلهما صفتين لـ(رجل)، وتحدث عن وجه إعرابي يحتمله مثاله وهو أن يكون الثاني منهما حالاً، والأول منهما صفة، ثم راح سيبويه يفاضل بين وجهي الإعراب، فجعل الوجه الأول حسناً، وهو أن يكون(عاقلٌ ولبيبٌ) صفتين تبعت ما قبلهما في الإعراب، وضعَّف الوجه الثاني وهو كون(لبيب) حالاً و(عاقل) يتبع ما قبله في الإعراب.

وأوضح السيرافي رأي سيبويه في أن وجه النصب جائز لكنه ضعيف فقال:((والنصب فيه جائز على ما ذكر فيه فيقول هذا رجلٌ عاقلٌ لبيباً، وتقديره: يعقل في حالة لُبِّه، وإنما ضَعُف؛ لأنه لم يُرِد أنَّ الأوَّل وقع وهو في هذه الحال، ولكنه أراد أنهما ثابتان ولم يكن واحدٌ منهما قبل صاحبه كما تقول: هذا رجل سائرٌ راكباً دابةً، وحَسُن سائرٌ راكباً؛ لأن تقديره يسير راكباً))[٣٧].

ويتضح مما تقدم أن سيبويه يورد وجهي إعراب لاستعمال واحد، وهما من حيث الجواز سواءٌ، فكلاهما جائز تقبله مقاييس العربية، بيد أن قصد المتكلم يفصل بين الوجهين فيحكم على أحدهما بالحسن وعلى الآخر بالضعف، بلحاظ أن قصد المتكلم يؤديه احدهما، ويضعف في أدائه الوجه الآخر، ففي مثاله(هذا رجلٌ عاقلٌ لبيبٌ) إن أراد المتكلم أنَّ(هذا الرجل عاقل ولبيب) متصف بهاتين الصفتين الثابتتين فيه وهو متصف بهما معاً على حدٍّ سواء، فيحسن وجه الرفع في(عاقل ولبيب) فهما صفتان جرتا على الاسم معاً، وهذا من باب تعدد الصفات، وعلى وفق هذا القصد من المتكلم يضعف وجه النصب(هذا رجلٌ عاقلٌ لبيباً)؛ لأن الرجل بحسب هذا

الوجه لا يتصف بأنه(عاقلٌ ولبيبٌ) دائماً، وهاتان الصفتان تلازمانه، وإنما يكون(عاقل حال لبه)، وليس هذا هو المقصود.

وما ضَعُفَ من استعمال قد يحسن في مقام آخر يتلاءم مع سياق الحال وقصْد المتكلم كما قال السيرافي: ((كما تقول: هذا رجل سائرٌ راكباً دابةً، وحَسُن سائرٌ راكباً؛ لأن تقديره يسير راكباً، وهو كلامٌ حسنٌ جيدٌ مفيد))[٣٨]، وحسن النصب على الحالية لـ(راكباً)؛ لأن القصد ليس الثبات كما في الصفة، وإنما قصد الانتقال، وأن السير يكون في حال الركوب، فالحسن من القول مرتهن بما أدى من معنى قصده المتكلم والضعيف ما قصر عن ذلك.

٣ – ضعف العطف على الضمير عند إمكان العطف على الظاهر.

تحدث سيبويه عن الاسم المرفوع بعد جملة دخلت عليها(إنَّ)، وذلك نحو: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فقال: ((فقولك: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحد الوجهين حَسَنٌ والآخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء؛ لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، وإن دخلت توكيداً كأنه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو، وفي القرآن مثلُه(إنَّ اللهَ بريءٌ من المشركينَ ورسولُه)[٣٩]، وأما الوجه الآخر الضعيف فأن يكون محمولاً على الاسم المضمر في المنطلق والظريف، فإذا أردت ذلكفأحسنه أن تقول: منطلقٌ هو وعمرٌو، وإنَّ زيداً ظريفٌ هو وعمرٌو))[٤٠]، يتضح من ذلك أنَّ سيبويه يبحث في مواضع الإعراب هذه عن أكثر من وجه ويجد أن الوجه الظاهر لا يستقيم له المعنى والإعراب بحسب المألوف من قواعد النحويين، فيلجأ للتأويل وصولاً إلى وجه يستقيم له المعنى والإعراب، ففي المثال:(إنَّ زيداً ظريفٌ وعمروٌ) وجد اسماً مرفوعاً بعد عاطف هو(عمرو) جاء بعد جملة دخلت عليها(إنَّ)، فإذا أراد أن يعطف(عمرو) على(ظريف) بلحاظ الرفع فيهما، لم يستقم له المعنى؛ لأنَّ(عمرو) سيكون في المعنى خبراً لـ(زيد) وليس هذا ما أريد للجملة من معنى، وإذا عطف(عمرو) على(زيد)، لا يستقيم الإعراب؛ لأنه عطف المرفوع على المنصوب، ولذلك راح يلتمس أوجهاً غير ظاهرة، فحمل رفع(عمرو) على وجهين عدَّ أحدهما حسناً والآخرَ ضعيفاً، فالحسن هو العطف على محل اسم(إنَّ) لأنَّ محله الرفع قبل دخول(إن)؛ لأنه مبتدأ، وجاءت(إنَّ) للتوكيد، وسوغ أبو البركات الأنباري هذه الخصوصية لـ(إنَّ) بقوله: ((فإن قيل: فلم جاز العطف على موضع(إنَّ ولكنّ) دون سائر أخواتهما ؟ قيل: لأنهما لم يغيرا معنى الابتداء، بخلاف سائر الحروف؛ لأنها غيرت معنى الابتداء؛ لأنَّ: كأن أفادت معنى التشبيه وليت أفادت معنى التمني ولعل معنى الترجي))[٤١].

أما الوجه الضعيف فهو العطف على الضمير الذي يحتمله المشتق(منطلق أو ظريف)، ويبدو أنَّ السبب في تضعيف هذا الوجه جاء لكونه يتعارض مع القاعدة البصرية التي لا تجيز العطف على الضمير المرفوع المتصل أو المستتر إلا على قبح في ضرورة الشعر، وإن أجاز ذلك الكوفيون[٤٢]

ولتوضيح وجه الضعف في حمل وجه الرفع على العطف على الضمير المستتر، ذكر سيبويه الوجه الحسن الذي يقابل ذلك الوجه الضعيف فقال: ((فإذا أردت ذلك فأحسنه أن تقول: منطلق هو وعمرٌو، وإن زيداً ظريفٌ هو وعمرٌو))[٤٣]؛ ولأن هذا الاستعمال الذي استحسنه سيبويه في التوكيد بالضمير ثم العطف عليه لم يكن موجوداً في مثاله – محل الدراسة – ولا في الشاهد فيظل محتاجاً إلى التأويل في وجوه الإعراب، فالضعف عند حمل وجه الرفع على العطف على الضمير المستتر، والحسن عند حمل وجه الرفع على محل اسم(إن) قبل دخولها، وهو الرفع على الابتداء، وسيبويه في هذه المسألة لم يضعف الكلام الذي جاء على هذا النحو فهو عربي صحيح فصيح، ولكنه استعمل ثنائية الضعيف والحسن في توجيه إعراب هذا الاستعمال فضعَّف وجهاً إعرابيا وقال بحسن الوجه الآخر بلحاظ استحسان وجهٍ أكثر من وجه آخر عند العرب في الاستعمال .

٤ – ضعف وجه رفع الفعل المضارع إذا اقتضى المعنى وجه النصب.

تحدث سيبويه عن نصب الفعل المضارع بعد الفاء فقال: ((واعلم أنَّ ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنًى واحدٍ، وكلُّ ذلك على إضمار أنْ، إلا أنَّ المعاني مختلفةٌ))[٤٤]، ثم ذكر تلك المعاني والوجوه وذكر أن معنى وجه النصب غير معنى وجه الرفع، فقال: ((وتقول ما تأتيني فتحدثني، فالنصب على وجهين من المعاني، أحدهما: ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو تأتيني لحدَّثتني، وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلا لم تحدثني، أي منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثَ منك))[٤٥]، فإذا كان هذا هو المعنى المراد فلا بدَّ من النصب لذلك عدَّ سيبويه وجه الرفع ضعيفاً، فقال: ((وتقول ما أتيتنا فتحدثنا، فالنصب فيه كالنصب في الأول، وإن شئت رفعت على: فأنت تحدثنا الساعة، والرفع فيه يجوز على ما، وإنما اختير النصب؛ لأنه الوجه ههنا، وحدّ الكلام أن تقول: ما أتيتنا فحدثتنا، فلما صرفوه عن هذا الحد ضُعف أن يضمُّوا يفعل إلى فعلت فحملوه على الاسم))[٤٦]، واضح أنَّ مفاضلة سيبويه بين وجوه اعراب الأفعال المضارعة جودةً وضعفاً هو الاختلاف في أزمنة هذه الأفعال، فيقوى لذلك الربط بالفاء بين هذه الأفعال إذا توافقت أزمنتها ويضعف إذا كان الأمر بخلاف ذلك، وأخذ السيرافي يشرح قول سيبويه موضحاً ذلك فقال: ((وأما قوله: ما أتيتنا فتحدثنا، وجها النصب في(تحدثنا) جيدان، وإن كان الفعل الأول ماضياً والجواب مستقبلاً، وأما الرفع فأحد وجهيه جيد، والآخر ضعيف، وقد أجازه سيبويه على ضعفه، فأما الوجه الجيد فعلى قولك: ما أتيتنا فحدثتنا، فتنفي الإتيان والحديث، والجيد في ذلك وحدُّ الكلام أن تعطف الماضي على الماضي، وأما الوجه الضعيف فعلى قولك: ما أتيتنا فأنت تحدثنا الساعة))[٤٧]، وإذا عدنا إلى بداية هذا الباب التي جاءت فيه المسائل المذكورة آنفاً، وهو باب(الفاء) نجد سيبويه يضع إطاراً عاماً لمسائله توضح مدار المعنى والعمل النحوي فيها، فيقول: ((إعلم إن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار(أن) وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه، أو يكون في موضع مبتدإٍ أو مبني على المبتدأأو موضع اسم مما سوى ذلك))[٤٨]، فالفعل بعد الفاء إذا قدرت له(أن) في المعنى انتصب؛ لأنَّ الفاء هنا حققت السببية التي توجب عملها[٤٩].

وإذا لم يمكن تقدير(أن) بعد الفاء فقد فقدت السببية وعادت إلى العطف المحض الذي يجعلها تعطف جملة على جملة بعطف الفعلين فيهما بعضهما على بعض، أو عطف جملة مبدوءة باسم يبنى عليه الفعل، فيكون الضعف ومخالفة الجيد إذا حمل وجه الرفع على النصب؛ لأن المعنى اختلف، وتغير العمل النحوي تبعاً لذلك.

فالضعف في هذه المسائل هو الخروج عن وجه الكلام وجيده كما وضح سيبويه ذلك وشرحه السيرافي، فالجيد وجهه النصب في محل السببية، والضعيف فيه هو رفعه في موضع النصب.

المبحث الثالث:الضعيف المخالف للشائع وكان قليل الاستعمال

ذكر سيبويه عبارات تفيد التعليل لضعف بعض الاستعمالات في العربية، وهذه العبارات تشير إلى ما يخالف الشائع، فهو قليل الاستعمال ومنها: ((وليس كلُّ العرب تتكلمُ بها))[٥٠]، و((أقل ما يكون في الكلام))[٥١]، و ((وهذا قليلٌ في الكلام))[٥٢]، ومن هذه الوجوه التي تقع تحت هذا المبحث ما يأتي:

١ – ضعف الابتداء بالنكرة.

تحدث سيبويه عن(كان وأخواتها) في باب خصَّها به، وكان من أحوالها ما ذكره بقوله: ((ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة، ألا ترى أنك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً، أو كان رجلٌ منطلقاً كنتَ تُلبسُ؛ لأنه لا يُستنكرُ أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس، ويجعلوا المعرفةَ خبراً لما يكون فيه هذا

اللبس))[٥٣] يرى سيبويه أنه لا يجوز أن يكون اسم(كان) نكرة؛ لأنَّ النكرة شائعة في جنسها غير محددة[٥٤]، ولذلك لا فائدة من الإخبار عن النكرة؛ لأنه لا يفيد معنى محدداً، وكان سيبويه قد ذكر في هذا الباب أنَّ اسم كان وخبرها يعاملان كحالهما في الابتداء والخبر فقال: ((وهما في(كان) بمنزلتها في الابتداء إذا قلت عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر))[٥٥]، واضح أنَّ سيبويه هنا يذكر الأصح والأشيع في الاستعمال اللغوي، وهو عدم الابتداء بالنكرة، ويضعُف الابتداء بالنكرة لضياع الفائدة من الكلام، وبذلك جرت هذه القاعدة في فكر البصريين[٥٦]، وأكد سيبويه ضعف الابتداء بالنكرة في موضع آخر من كتابه فقال: ((وضَعُف الابتداء بالنكرة))[٥٧]، وبعد أن ذكر سيبويه أنَّ الأشيع في كلام العرب هو الابتداء بالمعرفة، وضعف الابتداء بالنكرة، ذكر جواز هذا الضعيف فقال: ((وقد يجوز في الشعر وفي ضَعفٍ من الكلام، حملهم على ذلك أنه فِعلٌ بمنزلة: ضَرَبَ، وأنه قد يُعلم إذا ذكرت زيداً، وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعْفٍ من الكلام، وذلك قول خداش بن زهير: فإنَّك لا تبالي بعد حولٍ أَظَبْيٌ كان أمَّك أم حِمارُ[٥٨]))[٥٩]، فوضح سيبويه أنَّ الوجه الضعيف هنا هو ما خالف الأشيع والأكثر من كلام العرب، فاقتصر على قليل الكلام وضرورة الشعر، ولم يعدم سيبويه تسويغاً لذلك، وهو أن(كان) فِعْل بمنزلة(ضَرَب)، فكما جاز أن يأتي مرفوع الفعل(ضَرَب) نكرة جاز أن يأتي مرفوع(كان) نكرة، ويوضح ذلك الأعلم الشنتمري؛ إذ عرض لموضع الشاهد في البيت الذي استشهد به سيبويه فقال: ((استشهد به على جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة ضرورة، ووجه مجاز ذلك أن(كان) فِعل بمنزلة(ضَرَب) في التصرف، و(ضَرَب) قد يرفع النكرة وينصب المعرفة فشبهت بها عند الضرورة))[٦٠]،

ولم يبعد فهم المتأخرين عمَّا اختطه سيبويه من ضعف الابتداء بالنكرة وقلَّته ومحدودية شيوعه فجعلوا الأصل الابتداء بالمعرفة، والتمسوا للابتداء بالنكرة مسوِّغات تجيزه، وإلا لم يجز ذلك[٦١]، فيلاحظ مما تقدم أنَّ سيبويه يجعل قلة الاستعمال من أوجه الضعف، فما قلَّ ضَعُف، أمَّا كثرة الاستعمال والشيوع فتدفع هذا الضعف عن الكلام والأسلوب.

٢ –الضعف بسبب تغير مواقع الكلم في الجملة.

تحدث سيبويه عن جملة من التراكيب والأساليب التي لم يكتب لها الشيوع في كلام العرب، وأدى ذلك إلى وصفها بالضعف فقال فيها: ((وهذا كلامٌ أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام))[٦٢]، وكان المعني بهذا الوصف طائفة من الأساليب والتراكيب وصفت بالضعف بسبب تغير في مواضع الكلم عمَّا وضعت عليه أصلاً فمن ذلك ما بيَّنه سيبويه بقوله: ((فإن قال: أقول مررت بقائماً رجلٍ فهذا أخبث، من قِبَل أنه لا يفصل بين الجار والمجرور، ومن ثمَّ أُسقط ربَّ قائماً رجلٍ، فهذا كلام قبيح ضعيف))[٦٣]، ولا يخفى أنَّ وجه الضعف الذي تحدث عنه سيبويه هو أن عناصر الجملة تغيرت مواقعها، فتقدم ما حقه التأخير، وهذا التقديم جعل بعض الكلمات تفصل بين متلازمين لا ينبغي الفصل بينهما، وبعض التقديم غير مقبول في أصله من دون فصل بين متلازمين، قال سيبويه: ((ومن ثمَّ صار مررت قائماً برجلٍ لا يجوز؛ لأنه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل الباء))[٦٤]، فلم يجوِّز سيبويه تقديم الحال(قائماً) على الجار والمجرور، وعلل ذلك السيرافي بقوله: ((إذا عمل في الاسم الذي الحال منه عامل لا يجوز تقديمه عليه، نحو حروف الجر لم يجز تقديم الحال على عامله، لا تقول مرَّ زيدٌ قائمةً بهند؛ لأن هنداً لا يجوز تقديمها على الباء، والحال تابعة للاسم، فلم يجز تقديمها عليه، وإن كان العامل فيها الفعل))[٦٥]، وما أشار إليه السيرافي في كلامه هذا هو الوجه الأول في الضعف، وهو تقديم ما حقه التأخير.

أما الوجه الثاني من الضعف الذي أشار إليه سيبويه وهو الفصل بين الجار والمجرور، فوصفه بالقبح والضعف، وقد جرى هذا الذي اختطه سيبويه على ألسنة النحاة بعده على تفاوت في آرائهم، فمن مانعٍ منه أو

مجيزٍ له على قلة أو في نادر من الكلام مخالفٍ للشائع في كلام العرب، قال ابن جني: ((والجار لا يجوز فصله من مجروره..... والفصل بين الجار والمجرور لا يجوز، وهو أقبح منه بين المضاف والمضاف إليه))[٦٦]، وأشار ابن عصفور إلى قلة شيوع هذا الاستعمال وندرته، فقال: ((ولا تفصل بين حرف الجر والمجرور إلا في نادر كلام))[٦٧].

نجد مما تقدم أنَّ سبب الضعف في هذا الاستعمال غير الشائع هو التغيير في عناصر الجملة بالتقديم والتأخير عن مواضعها الأصلية، ومما زاد ذلك ضعفاً أنَّ هذا التقديمجعل بعض الألفاظ تدخل بين متلازمين مثل المضاف والمضاف إليه والجار والمجرور.

٣ – ضعف رفع الاسم المتقدم على فعل لم يشتغل بضميره.

تحدث سيبويه عن استعمالٍ تقدم فيه اسمٌ مرفوعٌ بعده فعلٌ، وكان الشائع في الاستعمال أن يعمل هذا الفعل في ذلك الاسم النصبَ؛ لأنه لم يشتغل عنه بضميره، فضعف وجه الرفع لمخالفته الوجه الأشيع وهو النصب، فقال: ((ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياًعلى الاسم ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول ومن حال بناء الاسم عليه ويشغله بغير الأول، حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه، ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام، قال الشاعر، وهو أبو النجم العجلي:

قد أصبحتْ أمُّ الخيار تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ[٦٨]

فهذا ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر؛ لأنَّ النصب لا يكسر البيت، ولا يُخِلُّ به تركُ إظهار الهاء))[٦٩] فكان شاهد سيبويه كافياً في توضيح ما ذهب إليه، فالشاعر رفع(كلُّه) مع حذف الضمير من الفعل(أصنع)[٧٠]، فكان ينبغي أن يتسلط الفعل على(كلّه) فينصبه؛ لأنه لم يشتغل بغيره فينصبه، وعدَّ سيبويه ضعفه في بيت الشعر وفي الكلام سواء؛ وذلك أنَّ الشاعر لم تضطره ضرورة لرفع(كلّه)؛ لأنه لو نصبها لاستقام وزن البيت، وبعد ذلك جاء سيبويه بجملة من أبيات الشعر وفيها فعل تأخر عن اسم ولم يشتغل بضميره ولم ينصبه بخلاف الشائع، ومنها قول امرئ القيس: فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوبٌ لبستُ وثوبٌ أجرُّ[٧١]

وعلَّق عليها سيبويه بقوله: ((فهذا ضعيفٌ، والوجهُ الأكثرُ الأعرفُ النصبُ))[٧٢]، ويتبيَّن من ذلك أنَّ سيبويه ضعَّف وجه الرفع؛ لأنه قليل في الاستعمال، ومخالف للشائع من استعمالات العرب.

المبحث الرابع:الضعيف الخارج عن الأصل والقياس

القياس هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[٧٣]، والضعيف في هذا المبحث عند سيبويه هو الكلام الذي إذا حمل على قياس كلام العرب لا يقبله القياس، أي إنه خالف الأصل الذي يحمل عليه ويقاس به، فسيبويه يرى أنَّ كلَّ كلام يجب أن يرجع إلى أصل في كلام العرب يقاس عليه، فهو يقول بمراعاة استعمالات العرب والقياس عليها: ((فإنما تجريها كما أجرت العرب، وتضعها في المواضع التي وضعن فيها، ولا تدخلنَّ فيها ما لم يُدخلوا))[٧٤]، وكان سيبويه يسمي الكلام العربي الفصيح بـ(القياس)، أي الذي يمكن القياس عليه لصحته ومثال ذلك قوله: ((وتقول هذه ناقةٌ وفصيلها راتعين، وقد يقول بعضهم هذه ناقةٌ وفصيلها راتعان... والوجه كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهمٍ وهذه ناقةٌ وفصيلها راتعين؛ لأنَّ هذا أكثر في كلامهم وهو القياس، والوجه الآخر قد قاله بعض العرب))[٧٥]، لذلك نجد سيبويه في هذا الوجه يضعف استعمالات لم تعرف عن العرب، ففقدت الأصل الذي تقاس عليه فضعفت، ومن ذلك:

١ – ضعف حذف صدر الصلة.

قال سيبويه: ((واعلم أنَّ(كفى بنا فضلاً على من غيرنا)[٧٦] أجود وفيه ضعف إلا أن يكون فيه(هو)؛ لأن هو من بعض الصلة، وهو نحو مررت بأيُّهم أفضل، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية(تماماً على الذي أحسنُ)[٧٧]))[٧٨]، ومحور الحديث في نصّ سيبويه هو مثاله(على مَن غيرنا)؛ إذ إنَّ(من) اسم موصول حذف صدر صلته الضمير(هو)، ويلحظ هنا أنَّ سيبويه لم يخطِّئ هذا الاستعمال ووصفه بالجودة، بيد أنه لم يخلُ من ضعف؛ وذلك أنَّ الاسم الموصول من المبهمات التي تحتاج إلى جملة صلة الموصول لتوضح معناها، لذلك فإنَّ الأصل القياس أن تُذكر جملة الصلة بتمامها، أي بطرفيها – المسند والمسند إليه – ومدار الضعف هنا هو حذف أحد طرفي جملة الصلة، وهو المسند إليه(هو)؛ وسبب الضعف هو الخروج عن الأصل والقياس؛ إذ إنَّ الأصل ذكرُ جملةِ الصلةِ بتمامها.

ويلحظ على قول سيبويه أنه أراد أن يسوغ ذلك الاستعمال رغم ضعفه؛ لئلا يصل الأمر به إلى المنع فحمل النص الذي حذف صدر صلته على أمرين، الأول: على المثال(مررت بأيِّهم أفضل)، الذي حذف فيه صدر الصلة(هو)، وعلى القراءة القرآنية التي جاءت برفع(أحسنُ) على أنه اسم يحتاج إلى صدر صلة تكون مبتدأً لـ(أحسنُ) الذي هو خبرٌ للمبتدأ[٧٩]، بخلاف قراءة المصحف التي جاءت بفتح(أحسنَ) على أنه فعلٌ ماضٍ[٨٠]، أما مثال سيبويه الذي حمل عليه الكلام محل الدراسة وهو(مررت بأيُّهم أفضل)، فهو يتردد في كتب النحاة أثناء الحديث عن(أيّ) الموصولة في حال بنائها على الضم وحذف صدر صلتها[٨١]، والواضح أنَّ حذف صدر الصلة من مختصات(أي) الموصولة، لذلك جعلها القياس الذي يحمل – مع الفارق بين(مَن) و(أي) – عليه ما ضَعُف من استعمال في القول(على مَن غيرنا) ليجعل ما ضَعُف هنا سائغاً، ويبدو أنَّ قياس سيبويه بعيد؛ لأنَّه ليس بالضرورة أن تكون لأداة مختصاتُ أداة أخرى، لكن سيبويه كعادته يلتمس تسويغاً للضعيف إن كان موجوداً في كلام العرب، أما ما ذكره من قراءة ليسوغ ما ذكره من وجه ضعيف فهي قراءة شاذة لا ينهض الاستدلال بها بإزاء القراءة المعتبرة إلا على وفق ميل سيبويه إلى تسويغ الضعيف، فمدار المسألة موضوع البحث أن سيبويه وجد ضعيفاً سببه ضعف قياسه على الأظهر، فراح يلتمس لتسويغه قياساً على الأبعد من وجوه القياس

٢ – ضعف إعمال اسم الشرط إذا دخل عليه حرف جرٍ ودخل الحرف نفسه على مفعول فعل الشرط.

أفرد سيبويه باباً تحدث فيه عن دخول حرف الجر على أسماء الشرط، وقد وسم هذا الباب بـ ((هذا باب إذا ألزمت فيه الأسماء التي تجازي بها حروف الجر لم تغيِّرها عن الجزاء))[٨٢]، وطفق سيبويه يأتي بأمثلة توضح ما ساق من قاعدة فقال: ((وذلك قولك: على أيِّ دابةٍ أحملْ أركبْه، وبمن تؤخذْ أُوخذْ به، هذا قول يونس والخليل جميعاً، فحروف الجرِّ لم تغيرها عن حال الجزاء، كما لم تغيَّرها عن حال الاستفهام))[٨٣]، وما يقصده سيبويه هنا هو أنَّ حروف الجر لا تغير عمل أسماء الشرط مثلما لا تغير معاني أدوات الاستفهام، وقد يطرأ ما يغير أسماء الشرط، أي: يبطل عملها، فراح سيبويه يوضح ذلك بقوله: ((فإن قلت بمن تمرُّ به أمرُّ، وعلى أيِّهم تنزلُ عليه أنزلُ، وبما تأتيني به آتيك، رفعت؛ لأنَّ الفعل إنما أوصلته إلى الهاء بالباء الثانية والباء الأولى للفعل الآخِر، فتغير عن حال الجزاء كما تغير عن حال الاستفهام، فصارت بمنزلة(الذي)؛ لأنك أدخلت الباء للفعل حين أوصلت الفعل الذي يلي الاسم بالباء الثانية إلى الهاء))[٨٤]، فيوضح سيبويه في قوله هذا أنَّ التغيير الذي طرأ على الجملة أخرج أدوات الشرط(مَن، ما، أي) عن عملها وجعلها بمعنى الاسم الموصول الذي لا يربط بين جملتين كما يفعل اسم الشرط إذ إنَّ ((الشرط هو تعليق حصول مضمون جملة، هي جملة جواب الشرط بحصول مضمون جملة أخرى، هي جملة الشرط))[٨٥]، أو هو – كما عرفه الدكتور مهدي المخزومي –:

((أسلوب لغوي ينبني – بالتحليل – على جزءين، الأول منزَّل منزلة السبب، والثاني منزل منزلة المسبب، يتحقق الثاني إذا تحقق الأول، وينعدم الثاني إذا انعدم الأول؛ لأن وجود الثاني معلق على وجود الأول))[٨٦]، بيد أنَّ هذه العلاقة تربط الألفاظ بنوع من الربط في سياق، وتنفصم عرى العلاقة بانفصاله في سياق آخر، وذلك ما دلَّ عليه قول سيبويه، ففي مثاله(بمَن تمرُّ به أمرُّ) فقد أوضح أنَّ وصْلَ الهاء بحرف الجرِّ(الباء) بعد الفعل الأول(تمرُّ) جَعَلَ الجملة تامة غير ناقصة؛ لأنها فقدت علاقتها الشرطية بالجملة الثانية، فتغير الكلام عن حال الجزاء، وصار اسم الشرط(مَن) بمنزلة(الذي) ، لذلك علَّق السيرافي على وجه الرفع وإلغاء عمل أداة الشرط، فقال: ((فإذا قلت: بمن تمرُّ به أمرُّ، وعلى أيِّهم تنزلُ عليه أنزلُ فقد جعلت ما بعد(مَن)[٨٧] و(أيِّهم) صلة لهما، فأوجب ذلك أن يكونا بمنزلة(الذي)؛ لأنهما في الاستفهام والمجازاة لا يحتاجان إلى صلة، وتقديره بالذي تمرُّ به أمرُّ، وتمرُّ فيه صلة الذي، والعائد إلى الذي الهاء الذي في به بعد تمرُّ، والباء الواقعة على الذي في صلة أمرُّ، وتقديره أمرُّ بالذي تمرُّ به))[٨٨]، فدخول حرف الجر على اسمي الشرط(من و أي) جعلهما بمنزلة الاسم الموصول(الذي) وهو يحتاج إلى جملة صلة فأخذ الجملة – التي كانت جملة الشرط – صلة للموصول، والدليل دخول الباء على ضمير هو عائد على أداة الشرط التي صارت مثل الاسم الموصول في حاجتها لجملة صلة فيها ضمير عائد على الاسم الموصول، لذلك تكون الجملة التي هي جملة الجواب ليست جواباً للشرط، وإنما هي جملة مستقلة، وهي مقدرة قبل(من أيُّهم) كما وضحه السيرافي بتقديره(أمرُّ بالذي تمرُّ به).

ومن طبيعة فهم سيبويه لتباين الأسلوب وأثره على العمل النحوي ضعَّف استعمالات منها قوله: ((وقد يجوز أن تقول: بِمَن تمررْ أمررْ، وعلى من تنزلْ أنزلْ، إذا أردت معنى عليه وبه، وليس بحدِّ الكلام، وفيه ضعف ومثل ذلك قول الشاعر، وهو بعضُ الأعراب:

إنَّ الكريم وأبيك يعتملْ إن لم يجدْ يوماً على مَنْ يتكِلْ [٨٩]

يريد: يتكل عليه، ولكنه حذف))[٩٠]، فسيبويه هنا ذكر ما خرج عن القياس بقوله:(ليس بحدِّ الكلام)، ووصفه بالضعف؛ لأنه جزم بأداة الشرط(مَن) مع توافر مسوغات إلغائها، وهو دخول حرف الجر عليها، وقَصْد دخول حرف الجر على الضمير الرابط إلا أنه محذوف، وجعل منه بيت الشاعر الذي جزم الفعل(يتكل) مع دخول حرف الجر على اسم الشرط الذي جزم الفعل، ودخول حرف الجر نفسه على الضمير الرابط كما قدره سيبويه وجعله مقصوداً من الشاعر وإن حَذَفَهُ، ويكون اسم الشرط على وفق هذه المعطيات بمعنى الذي، وبذلك كان القياس أن لا يعمل الجزم، وإنما يأخذ الجملة الفعلية صلة كما هو الحال في(الذي). ونصُّ سيبويه يوحي بتسويغه لهذا الضعيف وبخروجه عن الضعف في أمثلته وفي بيت الشعر بأنه جاز إعمال الجزم لحذف الجار والمجرور من جملة الشرط الذي كان يستوجب وجوده دخول حرف الجر على اسم الشرط وبسبب حذف الجار والمجرور جاز العودة إلى إعمال اسم الشرط؛ لأن السياق فقد أحد شرطي إلغاء عمل اسم الشرطوهو دخول حرف الجر على ضمير يكون هو العائد على اسم الشرط في حال كونه بمنزلة الاسم الموصول، وهو الحرف نفسه الذي دخل على اسم الشرط.

٣ – ضعف حذف العوض لتعارضه مع حكمة وجوده.

تحدث سيبويه في باب من أبواب(أن) المخففة وعن أحوال استعمالها، فقال: ((واعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمت أنْ تفعل ذاك، ولا: قد علمت أنْ فَعَلَ ذاك حتى تقول: سيفعل أو قد فعل، أو تنفي فتُدخل: لا؛ وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً ممَّا حذفوا من أنه، فكرهوا أن يَدَعُوا السين أو قد؛ إذ قدَّروا على أن تكون عوضاً، ولا تنقض ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين))[٩١]، فالحديث هنا عن(أن) المخففة من الثقيلة وهي

التي يكون اسمها ضمير شأن محذوف وخبرها جملة[٩٢]، ويبدو أنَّ السبب في مجيء السين أو(قد) بعد(أن) التي حُذف اسمها، هو تعويضُ الحذفِ والتوكيدِ الذي فقده الكلام بحذف اسم(أن) وتخفيفها[٩٣]، ولا سيما في المواضع التي يكون المعنى الذي تؤديه السين أو قد واضحاً للسامع فيكون وجودها مع وضوح معناها – وإن لم تُذكر – عوضاً عن اسم أن المحذوف، لذلك احترز سيبويه من أن يكون معنى كلامه أن(قد) أو(السين) لا معنى لها إلا التعويض عن اسم(أن)، فأوضح أنَّ وجودها يكون عوضاً في حال وضوح المعنى من دون ذكرها فختم النصَّ بقوله: ((فكرهوا أن يَدَعُوا السين أو قد؛ إذ قدروا على أن تكون عوضاً، ولا تنقص ما يريدون لو لم يدخلوا قد ولا السين))[٩٤]، فلذلك عدَّ سيبويه من الضعيف أن تحذف(قد والسين) في حال وجودها عوضاً؛ لأنَّ العوض لا يحذف؛ لأنَّ أصل وجوده أن يكون بدلاً من محذوف، فحذْفُه نقض حكمة وجوده، وهي التعويض عن محذوف؛ لذلك يرى السيرافي أن سبب الضعف الذي تحدث عنه سيبويه في هذا الاستعمال هو كراهة الجمع بين تخفيف(أنَّ) وحذف اسمها ودخولها على الفعل مباشرة من دون أن يعوض عن أحد المحذوفات، فقال: ((فكرهوا أن يجمعوا عليه حذف الاسم والتخفيف، وأن يليه ما لم يكن يليه من الفعل، فإذا عوَّضوا سهل ذلك؛ إذ قد وجد بعض ما يحذف، إذا كان في الكلام عوض منه جاز، وإن لم يكن لم يجز))[٩٥]، ومدار الضعف في هذه المسألة هو حذف العوض الذي جاء ليسدَّ نقصاً في الكلام بسبب الحذف، فالأصل الذي يقاس عليه هو أن العوض لا يحذف؛ لأنه جاء بدلاً من محذوف، فإذا حذف العوض ضعف الكلام؛ لأنه يجتمع فيه نقصان: نقص المحذوف الأصلي، ونقص المعوض عنه.

المبحث الخامس:الضعيف المخالف للأفصح من كلام العرب

الفصاحة هي خلوص الكلام من ضعف التأليف وتنافر الكلمات[٩٦]، وهذا الوجه من الضعيف عند سيبويه هو كلام تكلمت به العرب غير أنه هبط عن الأفصح من كلامهم وصار هذا الاستعمال مفضولاً بما هو أفصح منه، ولعل هذا الوجه من الضعيف هو الذي قصده الكفوي مصطلحاً عليه بقوله: ((ما انحطَّ عن درجة الفصيح))[٩٧]، ومن تلك الاستعمالات:

١ – ضعف المعرفة في التعريف إذا أجريت مجرى النكرة.

تحدث سيبويه عن ألفاظ أضيفت إلى معرفة وأجريت مجرى النكرة، ففي مثاله(ربَّ رجلٍ وأخيه منطلقين) عدَّ كلمة(أخيه) جارية مجرى النكرة وإن كانت مضافة إلى الضمير(الهاء) وهو معرفة؛ لأنَّ هذا الضمير عائد على نكرة وهو(رجل) فلم يفدها تعريفاً، قال سيبويه: ((وأمَّا ربَّ رجلٍ وأخيه منطلقين ففيهما قبحٌ حتى تقول: وأخٍ له))[٩٨]، وراح سيبويه يوضح ذلك الضعيف الذي استقبحه، فكيف يكون المضاف إلى معرفة جارياً مجرى النكرة فقال: ((فإن قيل: أمضافة إلى معرفة أو نكرة، فإنك قائل إلى معرفة، ولكنها أجريت مجرى النكرة، كما أنَّ(مثلك) مضافة إلى معرفة وهي توصف بها النكرة وتقع مواقعها، ألا ترى أنك تقول ربَّ مثلِك))[٩٩]، فسيبويه هنا يوضح أنَّ هذا الاستعمال الذي يجعل المضاف إلى معرفة بحكم النكرة، موجودٌوله نظير في الاستعمال هو(مثلك) فـ(مثل) علىالرغم من إضافتها إلى الضمير _ وهو معرفة_ فإنها بقيت بحكم النكرة؛ لأنَّ(مثل) لفظ مستغرق في التنكير لا تعرفه الاضافة إلى معرفة، وأورد سيبويه على ذلك شواهد من شعر العرب استعملت فيها ألفاظ أضيفت إلى معرفة ولم يخرجها ذلك عن أن تكون بمعنى النكرة وتجري مجراها، ومنها قول الأعشى:

((وكم دُونَ بيتكَ مِن صَفْصَفٍ وَدَكْداكِ رَمْلٍ وأَعْقادِها
ووَضْعِ سِقاءٍ وإحقابِه وحَلِّ حُلوسٍ وإغمادِها

هذا حجَّةُ لقوله: ربَّ رجلٍ وأخيه))[١٠٠]، وأوضح الشنتمري موضع استشهاد سيبويه بهذين البيتين فقال: ((الشاهد في قوله:(وأعقادها) وفي قوله(وإحقابه، وإغمادها) وحَمْلها كلّها وهي مضافة إلى الضمائر على الأسماء المجرورة بـ(من) وهي أسماء منكورة))[١٠١]، فهذه أسماء أضيفت إلى المعرفة غير أنها لم تخرج عن التنكير، والأصل أن المضاف إلى معرفة يكتسب التعريف، فالأسماء المذكورة في البيت(أعقادها، وإحقابه، وإغمادها) أسماء نكرات؛ لأنها مجرورةٌ بالعطف على(صفصف) المجرور بمن الزائدة، والعطف عند النحاة على نية تكرار العامل فهذه الأسماء مجرورة بـ(من) الزائدة، ويشترط فيها تنكير مجرورها، وأن تسبق بنفي أو نهي أو استفهام[١٠٢]، لذلك عدَّت هذه الأسماء جارية مجرى النكرة التي تدخل عليها(من) الزائدة.

ثم طفق سيبويه يلتمس نظائر لهذا الشاذ من الكلام الذي ضاقت دائرته في الاستعمال الفصيح؛ لأن النكرة إذا أضيفت إلى معرفة صارت معرفة، فهذا تنكيرجرى على غير جهته، فقال: ((ولم يصر هذا نكرة إلا على هذا الوجه، كما أن أجمعين لا يجوز في الكلام إلا وصفاً، وكما أنَّ أيُّ تكون في النداء كقولك: يا هذا، ولا يجوز إلا موصوفاً، وليس هذا حال الوصف والموصوف في الكلام، كما أنه ليس حال النكرة كحال هذا الذي ذكرت لك، وفيه على جوازه وكلام العرب به ضَعْف))[١٠٣]، وعلق السيرافي على نصِّ سيبويه وما أورده من استعمالات شاذة تشبه مسألة التنكير التي جرى ذكرها، فقال: ((وهذه أشياء شاذة ذكرها سيبويه ليؤنس بشذوذ ربَّ رجلٍ وأخيه، وما جرى مجراه ثم استضعف ذلك لخروجه عن القياس وقلَّتِه))[١٠٤]، فما وصفه سيبويه بالضعف كان من كلام العرب إلا أَنَّه كان دون الأفصح من كلامهم.

٢ – ضعف الاستغناء بألفاظ التوكيد عمَّا جاءت مؤكدة له.

أورد سيبويه في هذه المسألة قولاً للخليل ناقشه وتابعه واعتمده، ثم ذكر أنَّه سمع أن العرب توافقه على ما ذكر، فقال: ((وزعم الخليل رحمه الله أنه يستضعف أن يكون(كلّهم) مبنياً على اسم أو على غير اسم، ولكنه يكون مبتدأً أو يكون(كلّهم) صفة، فقلت: ولِمَ استضعفت أن يكون مبنياً ؟ فقال: لأنَّ موضعه في الكلام أن يُعمَّ به غيرُه من الأسماء بعدما يُذكر فيكون(كلّهم) صفةً أو مبتدأً؛ فالمبتدأ قولك: إنَّ قومَك كلُّهم ذاهبٌ، أو ذُكر قومٌ فقلت: كلُّهم ذاهبٌ، فالمبتدأ بمنزلة الوصف؛ لأنك إنما ابتدأت بعدما ذكرت ولم تبنه على شيء فعممت به))[١٠٥]، تحدث سيبويه فيما نقل عن الخليل عن لفظ(كلّهم)فضعَّف أن تكون خبراً، أي:وتُبنى على ما قبلها؛ لأنها لا تعطي فائدة دلالية غير توكيد ما سبق، فهي بذلك لا تمثل ركناً في الإسناد ولكنها تؤكد أحد طرفي الإسناد فيبقى الكلام ناقصاً، بيد أنه ذكر إمكان مجيئها وصفاً أو مبتدأً، وأما عن مجيئها وصفاً فهو الأصل الذي وضعت لأجله مثل هذه الألفاظ وهو التوكيد والإحاطة بموصوفها[١٠٦]،وذكر أنها يمكن أن تكون مبتدأ، غير أنَّ هذا المبتدأ لا يكون مبدوءاً به الكلام مطلقاً، وإنما يكون قبله كلام فتكون(كلّهم) دالة عليه وبذلك تكتسب المعنى منه، ومثاله في ذلك واضح: ((فالمبتدأ قولك: إنَّ قومك كلُّهم ذاهبٌ، أو ذُكر قومٌ فقلت: كلُّهم ذاهبٌ، فالمبتدأ بمنزلة الوصف؛ لأنك إنما ابتدأت بعدما ذكرت ولم تنبه على شيء فعممت به))[١٠٧]، فـ(كلُّهم) في المثال الأول هي مبتدأ ثانٍ _ قبل دخول إنَّ _ فهو لم يُبتدأ به تماماً ليعطي معنى بمفرده، وإنما يوضحه المبتدأ الأول(قومك)، وهو في الجملة اسم لـ(إنَّ)، فـ(كلّهم) قد سبقبما يوضحه ولم يكن الابتداء به محضاً، أما المثال الذي أوضح أنه إذا ذُكر قومٌ فقلت: كلُّهم ذاهبٌ، فـ(كلُّهم) هنا أوضحه ذكر القوم لمن يحدثه فقال:(كلُّهم) فقصد أولئك المذكورين، ووضح ذلك ابن السراج بقوله: ((ويجوز أن نقول: إنَّ قومَك كلّهم ذاهب، يحسن عند الخليل أن يكون مبتدأً بعد أن تذكر قومَك فيشبه التوكيد؛ لأن التوكيد لايكون إلا جارياً على ما قبله))[١٠٨]، فاستعمال لفظ(كل) وما يجري مجراها في التوكيد في أصل وضعها أَضْعَفَ وجودها في غير ذلك وجَعْلَها طرفاً في الإسناد.

ودرس ابن جني لفظ(كل) وألفاظاً جرت مجراها في التوكيد في باب وسمه بـ ((باب في الاحتياط))[١٠٩]، وواضح من تسمية الباب أنه يتحدث عن ألفاظ جاءت لتوكيد معنى تام بعناصر الكلام فيه، وجاءت هذه الألفاظ احتياطاً من أن يلتبس المعنى، فوجود مثل هذه الألفاظ ثانويٌّ، وليس أصلياً، وقد قسمه على قسمين فقال: ((اعلم أنَّ العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد، وهو على ضربين، أحدهما: تكرير الأول بلفظه، وهو نحو قولك: قام زيدٌ، قام زيدٌ))[١١٠]، وبعد أن بسط القول فيه وعدَّه كثيراً في كلام العرب، ذكر الثاني فقال: ((والثاني: تكرير الأول بمعناه، وهو على ضربين: أحدهما للإحاطة والعموم، والآخر للتثبيت والتمكين، الأول كقولنا: قام القومُ كلُّهم، ورأيتهم أجمعين))[١١١]، فواضح مما تقدم أنَّ سيبويه وقبله الخليل ومن تبعهما من العلماء يستضعفون جَعْل ما كان أصله أن يستعمل للاحتياط في توكيد المعنى أن يُستعمل عنصراً أساسياً في الجملة وركناً في الإسناد؛ لأنَّ ذلك يخرجه عن الأفصح من كلام العرب.

٣ – ضعف وجه النصب بعد(حتى) لعدم إيفائه بالمعنى.

تحدث سيبويه عن رفع الفعل المضارع ونصبه بعد(حتى) في باب سماه ((باب الرفع فيما اتَّصل بالأوَّل كاتصاله بالفاء، وما انتصبَ لأنَّه غاية))[١١٢]، ودرس في هذا الباب استعمالات ترددت بين العطف بـ (حتى) فيحتمل الفعل بعدها الرفع، وبين جعل(حتى) غاية فالفعل بعدها منصوب، وراح يلتمس الأفصح من استعمال العرب في هذه المسألة ويضعف ما خالفه.

ومن تطبيقات هذه المسألة عند سيبويه ما ذكره بقوله: ((تقول: سرتُ حتى أدخلُها، وقد سرتُ حتى أدخلُها سواء وكذلك إني سرت حتى أدخلُها، فيما زعم الخليل، فإن جعلت الدخول في كلِّ ذا غايةً نصبت))[١١٣]، فسيبويه أورد جملةً بأوجه ثلاثة،وبقي الفعل فيها محتفظاً بحالة الرفع، و(حتى) هنا حرف عطف ((تشرك بين المفردين والجملتين في الكلام، كقولك: قامَ القومُ حتى قامَ زيدٌ، وبين الاسمين في اللفظ والمعنى: في اللفظ من الرفع والنصب والخفض))[١١٤]، فسيبويه لم يحمل ما ذكره من الأفعال بعد(حتى) على الغاية، وإنما حملها على العطف، ثم وازن بين(سرت حتى أدخلُها) و(سرت مرة حتى أدخلُها) فجعلهما بمنزلة واحدة في استحقاق الرفع، وضعَّفَ قول النحويين في التفريق بينهما رفعاً ونصباً، فقال: ((وإنما ذا قول كان النحويون يقولونه ويأخذونه بوجهٍ ضعيف))[١١٥]، ووجه الضعف أن يحمل على النصب ما حقه الرفع؛ لأنَّ(حتى) من وجوه استعمالها أنها: ((إن لم يكن ما قبلها سبباً لما بعدها لم يجز في الفعل الواقع بعدها إلا أن يكون منصوباً))[١١٦]، فهذا الشرط إن تحقق وجب النصب؛ ((لأنَّ شرط المنصوب بـ(حتى) أن يكون مستقبلاً))[١١٧]، وهذا الاستقبال يحقق الدلالة على الغاية لما بعد(حتى)، فإذا فقدت هذا الشرط فليس إلا وجه الرفع؛ لذلك جعل سيبويه النصب في كلام وجب فيه الرفع مخالفاً لفصيح كلام العرب، فقال: ((وليس في الدنيا عربيٌّ يرفع سرتُ حتى أدخلُها إلا وهو يرفع إذ قال: قد سرتُ))[١١٨]، فالرفع هنا هو الفصيح؛ لأنَّ الكلام فقد الغاية والاستقبال وهما شرطا النصب للفعل المضارع بعد(حتى)، لذلك ضَعُف وجه النصب، وتعين الرفع.

نتائج البحث

آن لنا بعد النظر والتنقيب والبحث عن أوجه الضعيف في(كتاب سيبويه) أن نذكر أهم ما تحصَّل لدينا من نتائج خرج بها بحثنا هذا، وهي على النحو الآتي:

- الضعيف مصطلح نحوي وصف به سيبويه تراكيب نحوية وأساليب لغوية وأوجهاً إعرابية اتسمت بالضعف موازنة مع غيرها من تراكيب وأساليب وأوجه إعرابية غير أنَّ هذا لم يخرجها من دائرة الصحيح، فردَّ البحث قول من عدَّ الضعيف من التراكيب النحوية غير الصحيحة.

- كان سيبويه وصفياً أكثر منه معيارياً في معالجة ظواهر هذا المصطلح، فلم يخطئها وإنما وصفها بدقة كما هي عند العرب، وكان حكمه عليها حكم الناطق بها في جعْلها ضعيفة بإزاء غيرها بملاحظة سعة الاستعمال أو ضيقه عند الناطق بها.
- كشف البحث أنَّ للضعيف في كتاب سيبويه أوجهاً خمسة حدَّدت معالم الضعيف وتقاسمت مصاديق وجوده، وهي:

الوجه الأول: الضعيف المخالف للقوي، ومن ذلك:

١ – العامل يقوى بتقدمه ويضعُف بتأخره، وإذا تأخر العامل قويَ إهماله وضعُف عمله، ولا سيما إذا كان العامل ضعيفاً في أصله كأفعال القلوب.

٢ – تضعف الأدوات النحوية إذا كانت من سائر أدوات الباب بخلاف أصل الأدوات وأم بابها، فهي قوية واسعة التصرف.

٣ – يضعف استعمال المختص بالنفي من الألفاظ في الإيجاب والإثبات، فمراعاة سنن العرب في كلامهم إثباتا ونفياً يجعل الأسلوب قوياً، فإن لم يلتفت إلى ذلك كان الاستعمال ضعيفاً.

الوجه الثاني: الضعيف المخالف للحسن والجيد، ومنه:

١ – حذف الموصوف والاكتفاء بذكر صفته يعدُّ ضعيفاً، بخلاف ذكر الموصوف، فهو حسن؛ لأنَّ الحذف يلبس على السامع فيجهل الموصوف بتلك الصفة إلا أن يكون معروفاً للسامع.

٢ – ضعف ورود الحال محل الصفة؛ لتباين دلالتيهما في وصف من جاءا لها، ويحسن مراعاة التمايز بين الدلالات النحوية لعناصر الكلام.

٣ – يضعف العطف على الضمير إن أمكن العطف على الاسم الظاهر؛ لأنَّ الاسم الظاهر أعرف، فدلالته في نفسه، فهي ذاتية، ودلالة الضمير مكتسبة مما يعود عليه من أسماء، أو مما يدل عليه من مقام غيبة أو حضور.

٤ – رفع الفعل المضارع بعد الفاء يعدُّ ضعيفاً إذا اقتضى المعنى وجه النصب؛ وذلك أنَّ معنى النصب بعد الفاء هو أنَّ هذه الفاء حققت السببية، فينبغي تقدير (أن) بعد الفاء.

الوجه الثالث: الضعيف المخالف للشائع وكان قليل الاستعمال، ومن مصاديق هذا الوجه:

١ – ضعف الابتداء بالنكرة لشيوعها إذ تقلُّ الفائدة بالإخبار عنها، إلا إذا كان هناك مسوغٌ تترتب فائدة دلالية للإخبار عن تلك النكرة، فالشائع الكثير في كلام العرب هو الابتداء بالمعرفة لوضوح الدلالة عند الإخبار بها.

٢ – إذا أشكل الكلام في المعنى بسبب التقديم والتأخير في مواقع الكلم عدَّ ضعيفاً، ولا سيما إذا كان هذا التغيير يُحدث فصلاً بين متلازمين، وافترض سيبويه استعمالات من ذلك لم تنطق بها العرب تنبيهاً على ضعفها حتى لا يرتكبها متكلم العربية ومتعلمها.

٣ – ضعف إهمال الفعل المتأخر عن العمل في اسم سبقه فجاء مرفوعاً، وهذا الفعل لم ينصب ضمير ذلك الاسم فيشتغل به عن نصب الاسم المتقدم، وهذا خلاف الشائع من كلام العرب الذي ينصب فيه مثل هذا الاسم، لذلك صار هذا الاستعمال قليلاً وضعيفاً.

الوجه الرابع: الضعيف الخارج عن الأصل والقياس، ومن ذلك:

١ – ضعف حذف صدر صلة الموصول؛ لأنَّ القياس أنَّ صلة الموصول جملة يتم معناها بتمام ذكر طرفيها، المسند والمسند إليه.

٢ – إعمال اسم الشرط ضعيف إذا دخل عليه حرف الجرِّ، ودخل ذلك الحرف على ضمير يعود عليه كما في أمثلة سيبويه التي أوردناها؛ لأن ذلك يجعله بمنزلة الموصول الذي يحتاج إلى صلة، وإذا كان كذلك فتكون جملة الشرط صلةً ويكون اسم الشرط على وفق هذه المعطيات بمعنى الذي، وبذلك كان القياس أن لا يعمل الجزم؛ لأنه فقد دلالته على الشرط، فلا يعمل فيما بعده.

٣ – حذف العوض ضعيفٌ؛ لأنَّ حذفه يخالف حكمة وجوده؛ لأنه جاء بدلاً من محذوف ليدل على معناه كما في حذف(قد) أو(السين) التي جاءتا عوضاً عن تخفيف(أنَّ) وحذف اسمها تمهيداً لدخولها على الأفعال.

الوجه الخامس: الضعيف المخالف للأفصح من كلام العرب، وفيه تضعيف أساليب عربية صحيحة لم تكن بمرتبة الأفصح من كلام العرب، ومن هذه المسائل:

١– ضعف المعرفة في الدلالة على التعريف إذا أجريت مجرى النكرة وحلَّت محلَّها في وصف النكرة وفي دلالتها على الشيوع، ونزولها عن مستوى التعريف الذي تدل عليه المعرفة في الأصل. والأفصح استعمال المعارف للدلالة على مقام التعريف ودفع الشيوع عمَّا تدل عليها بأن يكون المقصود بها محدَّداً معرَّفاً على نحو لا يشاركه أفراد جنسه فيه.

٢ – ضعف الاستغناء بألفاظ توكيد الإحاطة والشمول عمَّا جاءت مؤكدة له بخلاف الأفصح في ذكر المؤكد؛ لأنه الأهم في الكلام ومدار الحديث؛ فهذه الألفاظ جاءت لتوكيد الإحاطة والشمول للمؤكَّد، فلا يتمكَّن المعنى من دون ذكر المؤكَّد.

٣ – ضعف بعض وجوه الإعراب إذا لم تفِ بتمام المعنى المراد، ومن ذلك ضعف النصب بعد(حتى) إذا فقدت شرائط النصب بعدها كعدم الدلالة على الاستقبال وعدم إمكان تقدير(أن) بعدها، وهذا الضعيف خلاف الأفصح وهو الرفع بعد(حتى) إذا فقدت شروط النصب، فهي عاطفة ليس غير.

الهوامش

---

(١) العين، مادة(ضعف): ١ / ٢٨١.

(٢) لسان العرب ، مادة(ضعف): ٩ / ٢٠٣ .

(٣) التعريفات: ٩٨.

(٤)الكليات: ٥٢٩.

(٥) التراكيب غير الصحيحة نحوياً في(الكتاب) لسيبويه: ٦.

(٦) المصدر نفسه: ٦.

(٧) المصدر نفسه: ٦.

(٨) ينظر: التعريفات : ١٢٨.

(٩) ينظر العين: مادة(ضعف): ١ / ٢٨١.

(١٠) ينظر: كتاب سيبويه: ١ / ١١٨.

(١١) ينظر: شرح الكافية الشافية : ٢ / ٥٥٦، وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١ / ٥٥٩.

(١٢) كتاب سيبويه : ١ / ١١٩.

(١٣) المصدر نفسه : ١ / ١٢٠.

(١٤) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: ١ / ٨٧، المسألة: ١٣.

(١٥) ينظر: الحدود، الرماني، مطبوع ضمن كتاب(رسالتان في اللغة): ٧١، وحاشية الصبان: ٢ / ٨.

([١٦]) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١ / ٢٤٩.
([١٧]) المصدر نفسه: ١ / ٢٥٠
([١٨]) همع الهوامع: ١ / ٥٥٢.
([١٩]) البيت من غير نسبة في معاني القرآن للأخفش: ٢ / ٥٥٠، والأصول في النحو: ٢ / ٢٣٢، وذكر صاحب اللسان أنه لشاعر من أهل هراة، وأورده في ضمن خمسة أبيات، وتتمة البيت:(وأسعد اليوم مشغوفاً إذا طربا)، ينظر: لسان العرب، مادة(هرا): ١٥ / ٣١١.
([٢٠]) كتاب سيبويه: ٣ / ١١٢ – ١١٣.
([٢١]) ينظر: تحصيل الذهب: ٤٢٢.
([٢٢]) ينظر: شرح المقدمة المحسبة: ١ / ٢٤٣.
([٢٣]) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢ / ٥٠.
([٢٤]) كتاب سيبويه: ٣ / ١١٣.
([٢٥]) المصدر نفسه:٢ / ٣١٨.
([٢٦]) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٩٠، وعلل النحو: ١٦٨، وشرح الرضي على الكافية: ٢ / ١١٣.
([٢٧]) كتاب سيبويه:٢ / ٣١٨.
([٢٨]) الفلك الدائر على المثل السائر: ٢٦٨.
([٢٩]) ينظر: معجم المقاييس في اللغة، مادة(حسن): ٢ / ٥٧.
([٣٠]) ينظر: القاموس المحيط، مادة(جيد): ٢٧٥.
([٣١]) الأضداد في كلام العرب: ٣٣.
([٣٢]) ينظر: علم الدلالة: ١٠٢– ١٠٥، وعلم الدلالة (علم المعنى): ١١٥– ١٢٧، والطارئ في العربية: ٧٢
([٣٣]) كتاب سيبويه: ١ / ٢١.
([٣٤]) الخصائص: ٢ / ٣٦٨.
([٣٥]) المصدر نفسه: ٢ / ٣٦٨.
([٣٦]) كتاب سيبويه: ٢ / ٥١.
([٣٧]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢ / ٣٨١.
([٣٨]) المصدر نفسه: ٢ / ٣٨١.
([٣٩])(سورة التوبة: ٣).
([٤٠]) كتاب سيبويه: ٢/ ١٤٤.
([٤١]) أسرار العربية: ١٥١.
([٤٢]) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢ / ٤٧٤ – ٤٧٤،(مسألة: ٦٦)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٦٣.
([٤٣]) كتاب سيبويه: ٢ / ١٤٤.
([٤٤]) المصدر نفسه: ٣ / ٣٠.
([٤٥]) المصدر نفسه: ٣ / ٣٠.

([٤٦]) المصدر نفسه: ٣ / ٣١.

([٤٧]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣ / ٢٣٢.

([٤٨]) كتاب سيبويه: ٣ / ٢٨.

([٤٩]) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني: ٤٤٢.

([٥٠]) كتاب سيبويه:٣ / ١٥٠ .

([٥١]) المصدر نفسه: ٢/ ١٢٤.

([٥٢]) المصدر نفسه:٢ / ١٢٥.

([٥٣]) المصدر نفسه: ١/ ٤٨.

([٥٤]) ينظر: اللمع في العربية: ٨٥.

([٥٥]) كتاب سيبويه: ١/ ٤٧.

([٥٦]) ينظر: الأصول في النحو: ١ / ٥٩، والخصائص: ١ / ٣١٧.

([٥٧]) كتاب سيبويه: ١ / ٣٢٩.

([٥٨]) خزانة الأدب: ٧ / ١٩٢.

([٥٩]) كتاب سيبويه: ١/ ٤٨.

([٦٠]) تحصيل عين الذهب: ٧٢.

([٦١]) ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٣١٧، وشرح الكافية الشافية: ١ / ٣٦٣، وأوضح المسالك: ١ / ٢٠٣، وشرح ابن عقيل: ١ / ٢١٥ – ٢٢٧.

([٦٢]) كتاب سيبويه: ٢ / ١٢٤.

([٦٣]) المصدر نفسه: ٢ / ١٢٤.

([٦٤]) المصدر نفسه: ٢ / ١٢٤.

([٦٥]) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢ / ٤٥٢.

([٦٦]) الخصائص: ٢ / ٣٩٥ – ٣٩٦.

([٦٧]) المقرب: ٢١٦.

([٦٨]) ينظر: شرح أبيات سيبويه: ٥٥، وخزانة الأدب: ١ / ٣٥٩.

([٦٩]) كتاب سيبويه: ١ / ٨٥.

([٧٠]) ينظر: تحصيل عين الذهب: ٩٩.

([٧١]) ديوان امرئ القيس: ١٥٩.

([٧٢]) كتاب سيبويه: ١ / ٨٦.

([٧٣]) ينظر: الاغراب في جدل الإعراب: ٤٩، والاقتراح: ٧٠ .

([٧٤]) كتاب سيبويه: ١ / ٣٣٠

([٧٥]) المصدر نفسه: ٢ / ٨٢.

([٧٦]) صَدْرُ بيتٍ، وعجزه:(حبُّ النبيّ محمدٍ إيَّانا) نسبه سيبويه في موضع سابق للأنصاري، فترددت نسبته بين حسان بن ثابت، وبشر بن عبد الله الأنصاري، ينظر: تحصيل عين الذهب: ٢٧٤.

(٧٧) وهي الآية(١٥٤) من سورة الأنعام، قرأ يحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق والحسن والأعمش بفتح نون(أحسن) والآخرون بضم النون، ينظر: البحر المحيط: ٤ / ٢٥٥، وإتحاف فضلاء البشر: ٢ / ٣٨.

(٧٨) كتاب سيبويه: ٢ / ١٠٧ – ١٠٨.

(٧٩) ينظر: اتحاف فضلاء البشر: ٢ / ٣٨.

(٨٠) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ١ / ٥٩٣.

(٨١) ينظر: الأصول في النحو: ٣٢٣/٢، وشرح الكافية الشافية: ٢٨٥/١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١/ ٤٤٨، وأوضح المسالك: ١ / ١٥٣.

(٨٢) كتاب سيبويه: ٣ / ٧٩.

(٨٣) المصدر نفسه: ٣ / ٧٩.

(٨٤) المصدر نفسه: ٣ / ٨٠.

(٨٥) شرح الحدود النحوية: ١٣٢.

(٨٦) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٨٤.

(٨٧) الأصل في النص(ما)، والصحيح ما أثبتناه؛ لأنَّه ليس في المثال(ما)، وإنما(مَن).

(٨٨) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣ / ٢٨٠.

(٨٩) البيت من الأبيات المجهولة القائل، وهو في الخصائص: ٢ / ٣٠٥، ومجالس العلماء: ٦٥.

(٩٠) كتاب سيبويه: ٣ / ٨٢.

(٩١) المصدر نفسه: ٣ / ١٦٧.

(٩٢) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٥٨، ورصف المعاني: ٢٠٧.

(٩٣) ينظر: الأزهية في علم الحروف: ٥٩.

(٩٤) كتاب سيبويه: ٣ / ١٦٧.

(٩٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣ / ٤٠٨.

(٩٦) ينظر: التعريفات: ١١٨.

(٩٧) الكليات: ٥٧٥.

(٩٨) كتاب سيبويه: ٢ / ٥٤.

(٩٩) المصدر نفسه: ٢ / ٥٥.

(١٠٠) المصدر نفسه: ٢/ ٥٦.

(١٠١) تحصيل عين الذهب: ٢٥٥.

(١٠٢) مغني اللبيب: ٣١١.

(١٠٣) كتاب سيبويه: ٢ / ٥٧.

(١٠٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٢ / ٣٨٨.

(١٠٥) كتاب سيبويه: ٢ / ١١٦.

(١٠٦) ينظر: ألفاظ الشمول والعموم: ٥٤، ومغني اللبيب: ١٩١ – ١٩٢.

(١٠٧) كتاب سيبويه: ٢ / ١١٦.

(١٠٨) الأصول في النحو: ٢ / ٢٢.
(١٠٩) الخصائص: ٣ / ١٠١.
(١١٠) المصدر نفسه:٣ / ١٠١ – ١٠٢ .
(١١١) المصدر نفسه: ٣ / ١٠٤.
(١١٢) كتاب سيبويه: ٣ / ٢٠.
(١١٣) المصدر نفسه: ٣ / ٢٠.
(١١٤) رصف المباني: ٢٥٨.
(١١٥) كتاب سيبويه: ٣ / ٢١.
(١١٦) رصف المباني: ٢٦١.
(١١٧) الجنى الداني: ٥٥٥.
(١١٨) كتاب سيبويه: ٣ / ٢١.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١ – ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي(ت: ٨٠٢ هـ)، تح: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.

٢ – إتحاف فضلاء البشر في قراءات القراء الأربعة عشر، الشيخ أحمد بن محمد البنا،(ت: ١١١٧ هـ)، تح: د. شعبان محمد إسماعيل، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٧م.

٣ – الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد النحوي الهروي(ت: ٤١٥ هـ) تح: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٩٧١ م.

٤ – أسرار العربية، أبو البركات الأنباري(ت: ٥٧٧هـ)، تح: محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقي، دمشق، ١٩٥٧م.

٥ – الأصول في النحو، محمد بن سهل أبو بكر بن السراج(ت: ٣١٦هـ) تح: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

٦ – الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي(ت: ٣٥١هـ)، تح: د. عزة حسن، المجمع العلمي بدمشق، ط١، ١٩٦٣م.

٧ – إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس(ت: ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٩ م.

٨ – الإغراب في جدل الإعراب، أبو البركات الأنباري(ت: ٥٧٧هـ)، تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.

٩ – الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تح: د. أحمد سليم الحمصي، والدكتور محمد أحمد قاسم، جروس برس، ط١، ١٩٨٨م.

١٠ – ألفاظ الشمول والعموم والفصل بينهما، أحمد بن محمد المرزوقي(ت: ٤٢١هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٣م.

١١ – الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، دار إحياء التراث العربي، مصر، ١٩٦١م.

١٢ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت.
١٣ – البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي(ت: ٧٤٥هـ)، الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.
١٤ – تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب، يوسف بن سليمان المعروف بـ الأعلم الشنتمري(ت: ٤٧٦هـ) تح: د. زهير عبد المحسن، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٢م.
١٥ – التراكيب غير الصحيحة نحوياً في(الكتاب) لسيبويه، دراسة لغوية، أ.د محمود سليمان ياقوت، ط١، دار المعرفة الجامعية، جامعة طنطا، مصر،(د.ت).
١٦ – التعريفات، الشريف محمد بن علي الجرجاني(ت: ٨١٦هـ)، ط١، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.
١٧ – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، الحسن بن قاسم المرادي(ت: ٧٤٩هـ) تح: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠١م.
١٨ – الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تح: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢م.
١٩ – حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي أبو العرفان الصبان(ت: ١٢٠٦هـ)، تح: محمود بن الجميل، مكتبة الصفا، القاهرة، ط١، ٢٠٠٢م.
٢٠ – الحدود، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت: ٣٨٨هـ) مطبوع ضمن كتاب(رسالتان في اللغة)، تح: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، ١٩٨٤م.
٢١ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر محمد البغدادي(ت: ١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٦م.
٢٢ – الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني(ت: ٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، المكتبة العلمية، ١٩٥٥م.
٢٣ – ديوان امرئ القيس، تح: محمد ابو الفضل ابراهيم، دار المعارف، ط٥، مصر، ١٩٩٠م.
٢٤ – رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد عبد النور المالقي(ت: ٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، ط٢،، دار القلم، بيروت، ٢٠٠٢م.
٢٥ – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله بن عقيل(ت: ٧٦٩هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٢٠، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٨٠م.
٢٦ – شرح أبيات سيبويه، أبو جعفر النحاس(ت: ٣٣٨هـ)، تح: د. زهير غازي زاهد، ط١، مطبعة الغري، النجف، ١٩٧٤م.
٢٧ – شرح الحدود النحوية، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي(ت: ٩٧٢هـ)، تح: د. زكي فهمي الآلوسي، دار الحكمة، بغداد، ١٩٩٩م.
٢٨ – شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاستربادي(ت: ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، ١٩٧٨م.

٢٩ – شرح الكافية الشافية، جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ)، تح: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.
٣٠ – شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله، أبو سعيد السيرافي(ت: ٣٦٨هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٨م.
٣١ – شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ(ت: ٤٦٩هـ)، تح: خالد عبد الكريم، ط١، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧٦م.
٣٢ – الطارئ في العربية، الدكتور فالح حسن الأسدي، ط١، دار الرضوان للنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٤م
٣٣ – علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله، المعروف بـ ابن الوراق(ت: ٣٨١هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢م.
٣٤ – علم الدلالة، د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ٢٠٠٦م.
٣٥ – علم الدلالة(علم المعنى)، د. محمد علي الخولي، دار الفلاح، الأردن، ٢٠٠١م.
٣٦ – العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت: ١٧٥هـ) تح: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.
٣٧ – الفلك الدائر على المثل السائر، عز الدين بن أبي الحديد(ت: ٦٥٦هـ)، تح: د. أحمد الحوفي، وبدوي طبانة، القاهرة، ١٩٦٢م.
٣٨ – في النحو العربي نقد وتوجيه، د. مهدي المخزومي، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ٢٠٠٥م.
٣٩ – القاموس المحيط، مجد الدين الفيروز آبادي(ت: ٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة، ط٨، بيروت، ٢٠٠٥م.
٤٠ – كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط٢، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
٤١ – الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبو البقاء الكفوي(١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨م.
٤٢ – اللباب في علل البناء والإعراب، عبد الله بن الحسين أبو القاء العكبري(ت: ٦١٦هـ)، تح: غازي مختار طليمات والدكتور عبد الاله نبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.
٤٣ – لسان العرب، جمال الدين بن منظور(ت: ٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
٤٤ – اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني(ت: ٣٩٢هـ)، تح: حامد المؤمن، ط١، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
٤٥ – مجالس العلماء، أبو القاسم الزجاجي(ت: ٣٣٧هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٩م.
٤٦– معاني القرآن، الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة(٢١٥هـ)، تح: د. عبد الأمير الورد، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٥م.
٤٧ – معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس(ت: ٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، اتحاد الكتَّاب العرب، ٢٠٠٢م.
٤٨ – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري(ت: ٧٦١هـ)، تح: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط١، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.

٤٩ – المقرَّب، علي بن مؤمن المعروف بـ(ابن عصفور)(ت: ٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٦م.
٥٠ – نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي(ت: ٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد عوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.
٥١ – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي(ت: ٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر(د. ت).